معهد التخطيط القومى

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية

رقم (١٩٦)

المعايير البيئية والقدرة التنافسية للصادرات المصرية

اغسطس ٢٠٠٧

جمهورية مصر العربية - طريق صلاح سالم - مدينة نصر - القاهرة مكتب بريد رقم ١١٧٦٥
A.R.E. Salah Salem St. Nasr City, Cairo P.O. Box: 11765

جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومى

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية
رقم (١٩٦)

المعايير البيئية والقدرة التنافسية للصادرات المصرية

أغسطس ٢٠٠٧

المعايير البيئية والقدرة التنافسية للصادرات المصرية

تقديم

فى إطار مواصلة المعهد لأداء رسالته في خدمة قضايا التنمية والتخطيط يصدر المعهد سلسلة قضايا التخطيط والتنمية لإتاحة نواتجه الفكرية العلمية لمتخذي القرار وللمتخصصين وذوى الاهتمام .

حيث تقدم سلسلة (قضايا التخطيط والتنمية) نتاج مثابرة ودأب فرق بحثية علمية من داخل المعهد مع الاستعانة ببعض الخبرات من ذوى الثقة من خارجه في دراسة الموضوعات التي تعكس التوجهات الرئيسية للمعهد في خطة بحوثه السنوية .

ولا يسعنا إلا أن نتمنى لقارئ هذه السلسلة مزيداً من الاستفادة والإسهام في إثراء وتطرير الجهود البحثية من خلال التعليقات الرصينة بما يخدم قضايا تنمية ورخاء وطننا الحبيب مصر .

وندعو الله أن يكون هذا العمل قد اخرج في أحسن صورة تليق بتاريخ ومكانة معهدنا العريق ..

مدير المعهد

(أ.د / علا سليمان الحكيم)

المعايير البيئية والقدرة التنافسية للصادرات المصرية

مستخلص

تبذل الحكومة حاليا جهودا ملموسة فى مجال تشجيع الصادرات المصرية باعتبارها قاطرة هامة فى النمو الاقتصادى، لذا تهدف الدراسة الحالية لإبراز درجة تأثير الالتزام بالمعايير البيئية على القدرة التنافسية للصادرات المصرية بالتركيز على نشاط الصناعات النسيجية والملابس الجاهزة وكذلك الصناعات الغذائية .

وفى سبيل تحقيق هذا الهدف الرئيسى تتبنى الدراسة منهجية استقرائية وتحليل مقارن مدعوم بدراسة ميدانية على عينة من الشركات المصرية تعمل فى هذين المجالين المذكورين .

تتكون الدراسة من خمسة فصول رئيسية بخلاف النتائج والتوصيات هى المعايير البيئية والتنمية المستدامة ، والادارة والالتزامات البيئية للمنشآت الصناعية المصرية ، وتطور التجارة والاتفاقيات الدولية المتصلة بالبيئة ، والقدرة التنافسية للصادرات المصرية والاشتراطات البيئية ، ثم دراسة ميدانية على عينة من الشركات التصديرية .

وفى ضوء السياق السابق توصلت الدراسة الى نتيجة هامة مفادها أن العلاقة ايجابية بين تطبيق المعايير البيئية والقدرة التنافسية للصادرات المصرية فى النشاطين موضوعا الدراسة . حيث أن تطبيق الشركات لمواصفات الجودة والاشتراطات البيئية قد ارتبط بفتح أسواق جديدة وزيادة أحجام الصادرات وكذلك نجحت هذه الشركات فى تحسين مستويات الكفاءة وزيادة الإنتاجية وإدخال نوعيات جديدة من المنتجات حتى فى ظل ارتفاع تكاليف الإنتاج مع تطبيق الأنظمة البيئية . وفى هذا الإطار توصى الدراسة بضرورة أن تساند الحكومة المشروعات الصغيرة والمتوسطة حتى تتمكن من تطبيق الأنظمة البيئية لتتفادى مشاكل التكاليف المترتبة على ذلك.

Environmental Standards and Competitiveness of the Egyptian Exports

Abstract

Exports are now widely recognized as an important player in economic growth. Considering that the government is currently trying to make progress in areas of export promotion, this study provides an overview and verification about the relationship between the Egyptian exports ' competitiveness and the commitment with the environmental standards.

This study aims at evaluating this relationship by focusing on two industrial activities, spinning & weaving and clothes as well as foodstuffs industries .

To attain this target a field study has been undertaken using a sample of 17 firms . The main finding of the study asserts the positive relationship between the Exports' competitiveness and compliance with environmental requirements. The firms that applied quality and environmental regulations have successed in penetrating new International world markets and increased their export volumes .

Although some firms have experienced increasing costs of production with compliance with the environmental system, they could raise efficiency, and productivity and diversify their products (new varieties) . Within that context, special efforts are needed to strengthen environment regimes and to mitigate problems that arise particularly for small and medium sized enterprises (SMEs) .

المعايير البيئية والقدرة التنافسية للصادرات المصرية

المحتويات

المقدمة..... هـ-ح

الفصل الأول: المعايير البيئية والتنمية المستدامة..... ١

تمهيد:..... ٣

المبحث الأول: مفهوم المعيار ومضمونيته..... ٣

أولا: فكرة المعيار..... ٣

ثانيا: مواصفات المعيار ٤

المبحث الثانى: نوعية الحياة فى مقابل التنمية (صراع أم وفاق)..... ٦

أولا: التقنية الحديثة والتنمية..... ٦

ثانيا: النمو السكانى والتنمية..... ٧

المبحث الثالث: معايير البيئة النظيفة وأثرها على استدامة التنمية..... ١٠

أولا: مفهوم التنمية المستدامة..... ١٠

ثانيا: عناصر التنمية المستدامة..... ١٠

المبحث الرابع: طاقة الحمل والاستغلال لعناصر المنظومة البيئية..... ١٢

أولا: بعض المفاهيم والمصطلحات الخاصة بالمنظومة

البيئية..... ١٢

ثانيا: معايير ضمان الاستدامة..... ١٣

الفصل الثانى: نظرة عامة حول الإدارة والالتزامات البيئية للمنشآت الصناعية المصرية..... ١٩

تمهيد:..... ٢١

المبحث الأول: الإدارة البيئية للمنشآت الصناعية..... ٢١

أولا: أسس ومقومات الإدارة البيئية..... ٢١

٢٢

ثانيا: أدوات الإدارة البيئية الراشدة أو المتكاملة..... ٢٣
ثالثا: المواصفات القياسية ٢٣
رابعا: المواصفات القياسية الأيزو ١٤٠٠١: نظام الإدارة البيئية..... ٢٥
خامسا: متطلبات نظام الإدارة البيئى وفقا للمواصفة الأيزو ١٤٠٠١ ..... ٢٦
سادسا: فوائد تطبيق نظام الإدارة البيئية..... ٢٨

المبحث الثانى: الالتزامات البيئية للمنشآت الصناعية المصرية..... ٣١
أولا: التشريعات الوطنية..... ٣١
ثانيا: تقييم دورة الحياة وأساليب الإنتاج الأنظف..... ٣٤
ثالثا: بعض المعايير البيئية فى إطار الالتزامات الدولية..... ٣٥

الفصل الثالث: تحرير التجارة والاتفاقيات الدولية المتصلة بالبيئة..... ٣٩
تمهيد: ٤١
المبحث الأول: العلاقة التبادلية بين تحرير التجارة والبيئة وأثرها على النفاذ إلى الأسواق..... ٤١
أولا: الآثار المترتبة على تحرر التجارة وأثرها على البيئة..... ٤١
ثانيا: دور لجنة التجارة والبيئة فى موائمة متطلبات البيئة..... ٤٤
ثالثا: المعايير البيئية والقدرة التنافسية لدول النامية..... ٤٥

المبحث الثانى: أثر الضرائب والإعانات البيئية على التنافسيه..... ٤٧
أولا: الهدف من تطبيق الضرائب والإعانات البيئية..... ٤٧
ثانيا: أثر تطبيق الضرائب والرسوم البيئية على المستوى الدولى..... ٤٨

المبحث الثالث: العنونة البيئية وتأثيرها على مستوى التكلفة وشروط المنافسة فى الأسواق..... ٥١
أولا: مشاكل العنونة البيئية..... ٥١

ثانيا: شروط العنونة البيئية..... ٥٣
ثالثا: الاعتبارات البيئية الاضافية..... ٥٥
رابعا: الاعتبارات البيئية وأثرها على القدرة التنافسية..... ٥٦

المبحث الرابع: الاتفاقيات الدولية المرتبطة بالتجارة والبيئة..... ٥٩
أولا: الهدف من الاتفاقيات البيئية الدولية..... ٥٩
ثانيا: أهم الاتفاقيات البيئية الدولية..... ٥٩

الفصل الرابع: القدرة التنافسية للصادرات المصرية والاشتراطات البيئية ٧٢
تمهيد: ٧٤
المبحث الأول: هيكل الصادرات والواردات المصرية..... ٧٤
أولا: هيكل الصادرات السلعية..... ٧٤
ثانيا: هيكل الواردات السلعية..... ٧٨

المبحث الثانى: العلاقة بين القدرة التنافسية للصادرات واستيفاء المعايير البيئية ٨١
أولا: المعايير البيئية..... ٨١
ثانيا: المواصفات القياسية العالمية..... ٨٣
ثالثا: النفاذ إلى الأسواق والقدرة التنافسية للصادرات المصرية..... ٨٣

المبحث الثالث: الصادرات التى تحقق المزايا النسبية والاعتبارات البيئية..... ٨٦
أولا: موقف الصناعة المصرية من تطبيق المواصفات والمعايير البيئية... ٨٦
ثانيا: التنافسية القطاعية للصادرات المصرية..... ٨٧

الفصل الخامس: دراسة ميدانية على عينة من الشركات التصديرية بالتركيز على الصناعات النسيجية والملابس الجاهزة والصناعات الغذائية..... ٩٤
تمهيد: ٩٦
المبحث الأول: منهجية اختيار عينة الدراسة الميدانية..... ٩٧
أولا: تحديد عدد مفردات العينة..... ٩٧

ثانيا: أسباب اختيار العينة الفعلية الممثلة لمجتمعى الصناعات النسيجية
والملابس والصناعات الغذائية..... ٩٨
المبحث الثانى: تحليل نتائج الدراسة الميدانية..... ٩٩
أولا: رأس المال والتمويل..... ٩٩
ثانيا: الإنتاج والتوريد..... ١٠٠
ثالثا: العمالة والتدريب..... ١٠٢
رابعا: المعدات الرأسمالية والتكنولوجية..... ١٠٥
خامسا: درجة الالتزام بمعايير الجودة والاشتراطات البيئية..... ١٠٧
سادسا: علاقة تطبيق المعايير البيئية بالقدرة التنافسية..... ١٠٩

المبحث الثالث: أهم الاستخلاصات المترتبة على تحليل نتائج الاستمارة الميدانية ١١١
أولا: أهم الاستخلاصات..... ١١١
ثانيا: أهم المقترحات والتوصيات..... ١١٤

النتائج والتوصيات..... ١١٦
قائمة المراجع..... ١٢٦
الملاحق..... ١٣٠

مقدمة

يعد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذى عقد فى ريودي جانيرو فى يونيو عام ١٩٩٢ من أهم المؤتمرات الدولية المهتمة بقضايا البيئة والتنمية وقد أسفر هذا المؤتمر عن عدد من الاتفاقيات البيئية وبرامج العمل مثل أجندة القرن الواحد والعشرين واتفاقية التنوع البيولوجى هذا بالإضافة إلى المبادئ الرئيسية التى تضمنها إعلان ريو والتى تناول العلاقة الوثيقة بين البيئة والتنمية.

وإذا كانت الآراء متباينة حول العلاقة بين التجارة والبيئة بين مؤيد لتحرير التجارة وأثرها على تزايد الاهتمام بالبيئة والمحافظة عليها، وبين معارض يرى أن تحرير التجارة وما سوف ينتج عنه من زيادة فى الإنتاج سوف يؤدى إلى أضرار كبيرة بالبيئة والتنمية المستدامة. فإننا نقول أن تطبيق القواعد والأنظمة المختلفة والالتزام بالمعايير البيئية سوف يكون هو الفاصل لهذا الجدل.

فتحرير التجارة المبنى على مراعاة القواعد والمعايير البيئية سوف يساعد على الوصول إلى التنمية المستدامة، فى حين أن تحرير التجارة دون مراعاة هذه المعايير والمتطلبات البيئية سوف يؤدى إلى الإضرار بالبيئة ومن ثم عدم المحافظة على التنمية المستدامة.

وإذا نظرنا إلى مصر فسوف نجد أن الصادرات المصرية تمثل إحدى الركائز الأساسية للاقتصاد القومى، وذلك لأهميتها الكبيرة فى دفع عجلة النمو الاقتصادى.

لذلك تهتم الدولة اهتماما كبيرا فى تعبئة الموارد المالية والبشرية وبناء القدرات لتنمية الصادرات المصرية عن طريق تطبيق المعايير البيئية العالمية وتوفيق أوضاع المصانع المختلفة مما يساعد على زيادة قدرتها التنافسية فى الأسواق الدولية. ومن ثم فقد أصبح لزاما على الصناعة المصرية بكل قطاعاتها الاستعداد لمواجهة التحديات المصاحبة لتحرير التجارة الدولية، والاهتمام بتطبيق المعايير البيئية الدولية حتى يمكنها النفاذ إلى الأسواق الدولية وزيادة قدرتها التنافسية فى مختلف القطاعات الاقتصادية.

ونظرا لأهمية تطبيق المعايير البيئية للصادرات المصرية فقد أولت الدولة اهتماما كبيرا بهذه المعايير والمتطلبات البيئية وذلك لأن شهادات مطابقة نظم الإدارة البيئية تشمل كافة المنشآت الصناعية والزراعية، كما أن التوافق معها يتطلب تحقيق هذه المعايير ليس للمنتج فحسب وإنما أيضا بكل ما يرتبط بالمنشأة وذلك طبقا للمواصفات العالمية التى تهتم بأمان وصحة وسلامة

المستهلك وهذا لا يتحقق بالطبع إلا بالتطوير المستمر والتنفيذ الجاد لتلك المتطلبات والمعايير التى تعتنى بتوعية وتنمية الكوادر البشرية والبنية الأساسية بهدف الحفاظ على البيئة وحماية المستهلك.

وفى سبيل ذلك قامت وزارة التجارة والصناعة بالتعاون مع وزارة الدولة لشئون البيئة بإنشاء مكتب الالتزام البيئى باتحاد الصناعات المصرية لتقديم خدماته الاستشارية والفنية وكذلك الدعم المادى للعديد من الصناعات لتطبيق المعايير والمتطلبات البيئية بالإضافة إلى ترشيد الطاقة.

ومما سبق يمكن القول أن تنفيذ برنامج متطور لتنفيذ المعايير والمتطلبات البيئية يتطلب الآتى:

١- توعية وتدريب الكوادر المعنية بتطبيق النظم والمعايير البيئية فى الصناعة والإنتاج.

٢- تطبيق التكنولوجيا المتقدمة المرتبطة بالإنتاج الأنظف ومعالجة النفايات والاستخدام الأمثل للطاقة.

٣- الالتزام بالتشريعات البيئية فى ضوء المعايير والمواصفات الدولية.

ولتحقيق ما سبق لابد من الاهتمام بتحديد المواصفات القياسية المرتبطة بالبعد البيئى وكذلك تبنى نظم الإدارة الدولية وتطوير المنتجات والاهتمام بالتعبئة والتغليف ووسائل النقل وإدارة النفايات وكذلك توعية المنشآت المختلفة بكيفية إعادة الاستخدام (التدوير) وإدارة المخلفات.

وتجدر الإشارة إلى أنه إذا كان تطبيق المعايير والمتطلبات البيئية يتضمن زيادة فى تكاليف الإنتاج فى البداية إلا أنه يؤدى فى النهاية إلى الوصول إلى التنمية المستدامة وزيادة القدرة التنافسية للصادرات.

ومن ناحية أخرى يمكن القول أن عدم تطبيق هذه المعايير سوف يؤدى إلى تدهور الوضع البيئى ومن ثم إلحاق الضرر بصحة الإنسان والنبات والحيوان ، هذا بالإضافة إلى خسائر كبيرة فى الموارد الطبيعية مما يؤثر على الاقتصاد القومى وكذلك على قدرة الصادرات إلى النفاذ إلى الأسواق العالمية وذلك لأن البعد البيئى اليوم أصبح هو جواز المرور لأى سلعة أو خدمة يتم تداولها فى الأسواق المحلية والعالمية.

وتنقسم المتطلبات والمعايير البيئية التى يجب تطبيقها اليوم داخل الشركات حتى يتسنى للصادرات المصرية المنافسة فى الأسواق العالمية إلى ثلاث محاور رئيسية تتمثل فى القوانين والتشريعات، وشهادات التوافق البيئى، هذا بالإضافة إلى بعض المتطلبات والاشتراطات الدولية

البيئية والصحية وكذلك بعض الاشتراطات الأخري المتعلقة بحماية العمالة والظروف الخاصة ببيئة العمل.

ونظرا لأهمية هذا الموضوع سوف نقوم فى هذا البحث بدراسة المعايير البيئيـــة والقـــدرة التنافسية للصادرات المصرية. وتهدف هذه الدراسة إلى إبراز تأثير الالتزام بالمعايير البيئية المحلية والعالمية على القدرة التنافسية للصادرات المصرية من أجل تحقيق التنميـــة المـــستدامة فى مـــصر. وكذلك معرفة مدى التوافق بين القوانين والتشريعات البيئية المصرية مع الالتزامات البيئية الـــتى تفرضها الاتفاقيات الدولية والإقليمية. هذا بالإضافة إلى تحديد القـــدرة التنافـــسية للمنتجـــات التصديرية المختارة فى ضوء الالتزام بتطبيق المعايير البيئية.

وفى سبيل تحقيق هذه الأهداف تتبنى هذه الدراسة منهجية استقرائية وتحليل مقارن مدعوم بدراسة ميدانية على عينة من الشركات المصرية التى تقوم بتصدير منتجاتها إلى الخـــارج وقـــد تم اختيار صناعتين هامتين ألا وهما الصناعة النسجية والصناعات الغذائية.

وتتكون هذه الدراسة من خمس فصول رئيسية. يتناول الفصل الأول منها دراسة المعايير البيئية والتنمية المستدامة فى حين يتناول الفصل الثانى دراســـة الإدارة والالتزامـــات البيئيـــة للمنشآت الصناعية المصرية. أما الفصل الثالث فسوف يتناول دراسة تطور التجارة والاتفاقيات العالمية المتصلة بالبيئة. وسوف يختص الفصل الرابع بدراسة القدرة التنافسية للصادرات المصرية والاشتراطات البيئية وأخيرا سيتناول الفصل الخامس والأخير الدراسة الميدانية علـــى بعـــض الشركات التصديرية النسجية والغذائية.

وقد أوردنا فى ختام هذه الدراسة أهم النتائج والتوصيات التى توصلنا إليهـــا آملـــين أن تكون مفيدة للباحثين ولمتخذى القرار.

ولا يفى فى النهاية إلا توجيه الشكر لكل من ساهم فى إعداد هذه الدراسة من الـــسادة المستشارين والباحثين والباحثين المساعدين فى شكل جيد مع تمنياتى بأن تكون هذه الدراسة قـــد حققت الهدف من إجرائها.

كذلك نتوجه بالشكر للسادة المسئولين فى اتحاد الصناعات المصرية ونخص بالذكر مكتب الالتزام البيئى وغرفة الصناعات النسيجية وغرفة الصناعات الغذائية على حسن تعاونهم معنا وعلى تذليل الكثير من الصعوبات التى واجهتنا أثناء إعداد الدراسة الميدانية التى قمنا بها ٠

كذلك نتوجه بالشكر للسادة المستثمرين رؤساء مجالس إدارات ومديرين الشركات والمصانع التى قمنا بزيارتها فى إطار الدراسة الميدانية التى قمنا بإعدادها ونخص بالشكر شركة بشارة للأزياء (BTM) وشركة جولدن تكس للأصواف وشركة موكيت ماك وشركة النساجون الشرقيون للسجاد وشركة جهينة للصناعات الغذائية وشركة عبور لاند الغذائية وشركة جرين لاند الغذائية وشركة آرما للزيوت وغيرها من الشركات الأخرى التى قمنا بزيارتها وذلك على حسن تعاونهم معنا وإمدادنا بالبيانات والمعلومات المطلوبة استيفاءاً لاستمارة الاستبيان التى قمنا بتصميمها ٠

والله ولى التوفيق

الباحث الرئيسى

(أ.د./سلوى محمد مرسى)

<u>فريق العمل البحثى</u>

- <u>من داخل المعهد</u>

أ.د.سلوى محمد مرسى (الباحث الرئيسى)

أ.د.سمير مصطفى

أ.د.فادية عبد السلام

أ.د.نفيسة أبو السعود

د.حسام نجاتى

د.سامية جبر

م.زينب محمد نبيل

أ.كريمة محمد الصغير

أ.أحمد عبد الباقى

- <u>من خارج المعهد</u>

أ٠محمد فخر الدين - أ.هبة نبيل مظهر

الفصل الأول

المعايير البيئية والتنمية المستدامة

الفصل الأول

المعايير البيئية والتنمية المستدامة

تمهيد:

المبحث الأول: مفهوم المعيار ومضمونيته

أولا : فكرة المعيار

ثانيا : مواصفات المعيار

المبحث الثانى: نوعية الحياة فى مقابل التنمية (صراع أم وفاق)

أولا : التقنية الحديثة والتنمية

ثانيا : النمو السكانى والتنمية

المبحث الثالث: معايير البيئة النظيفة وأثرها على استدامة التنمية

أولا : مفهوم التنمية المستدامة

ثانيا : عناصر التنمية المستدامة

المبحث الرابع: طاقة الحمل والاستغلال لعناصر المنظومة البيئية

أولا : بعض المفاهيم والمصطلحات الخاصة بالمنظومة البيئية

ثانيا : معايير ضمان الاستدامة

الفصل الأول

المعايير البيئية والتنمية المستدامة *

تمهيد:

تعرض مفهوم التنمية المستدامة خلال العشرين عاما الماضية إلى جدل مثير حول استخدام التقنيات المؤثرة فى النمو الاقتصادى والانجح فى تسوية الآثار السلبية لهذا النمو على البيئة. ويتطلب إصلاح مضمونية المفهوم التأكيد على التكامل الفعلى بين المنظومات البيئية والاقتصادية مع ترك القرار للمؤسسات القائمة على تنفيذه لوضع أولوياتها ومتابعتها بهدف ترميم البيئة وضمان حياة أفضل وأكثر صحة للإنسان. وهذا الفصل يناقش موضوع المعايير البيئية التى تؤسس لتحقيق التنمية المستدامة حيث تعرض التحليلات لمفهوم المعيار ومضمونيته ثم يناقش الفصل حجة أن زيادة النمو الاقتصادى وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وصيانتها وضمان العدالة الاجتماعية وصحة البيئة المحيطة هى غايات متكاملة ويعرج الفصل كذلك على مفهوم التنمية المستدامة وعناصره وأخيرا يعرض لفكرة طاقة الاستغلال السليم لأهم عناصر المنظومة البيئية وهى (البشر–الحيوان– الأرض– الماء– الهواء) ومعايير هذا الاستغلال الذى يحقق تكامل المنظومة من أجل تحقيق عيش أفضل وأكثر صحة وقدرة على المبادلات الآمنة بين البشر.

المبحث الأول

مفهوم المعيار ومضمونيته

يتعرض هذا الفصل لمضمونية شاقة وعسيرة من مضمونيات قياس التنمية وتطوير الأدوات المتعلقة بشأن هذا القياس، ألا وهى فكرة المعايير البيئية من أجل التنمية المستدامة وانطلاقا من هذا فإن فكرة المعايير والمستويات البيئية المثلى ليست ضبابية ولا عسيرة التطبيق وليس من الصعب الإمساك بها.

أولا: فكرة المعيار Criterion, Standard, Reference Level, Norm:

تستند فكرة المعيار إلى قيمة مرجعية متفق عليها ويتم القياس على أساسها قربا وبعدا. وعادة ما تكون هذه القيمة المرجعية نوع من المدى Range له قيمة دنيا وقيمة عليا نحتكم إليها،

---

* قام بإعداد هذا الفصل الأستاذ الدكتور/محمد سمير مصطفى

بحيث لو تعدت قراءتها هذا المدى بالزيادة أو النقصان فإنها تكون مؤشرا Indication لعـــرض أو أعراض تنذر بالخطر وذلك على غرار ما يلى:

١- نسبة السكر فى الدم، فالزيادة عرض لمرض السكرى والنقص عرض نقص السكر المؤدى للموت.

٢- الاحتياجات الغذائية المعيارية لكل من الذكر والأنثـــى Standard/ Male or Female Nutritional Requirements.

٣- تكلفة خط الفقر بالنسبة للفرد.

٤- انبعاثات ثانى أكسيد الكربون للفرد بالطن المترى.

واستنادا إلى بعد القراءة عـــن قيمـــــة المعيار يتـــــم اتخـــــاذ قـــــرار التصحـــــيح Judgment Correct.

ثانيا: مواصفات المعيار:

١- ألا يكون خصوصيا أو استثنائيا.

٢- ذو صفات أو خصائص تفرضها السلامة البيئية والأمان الصحى.

٣- أن يكون قاعدة قابلة للتعديل فى ضوء تغير المعرفة الإنسانية بطبيعة الأشياء.

٤- أن يكون قابلا للقياس.

٥- موضوعية المعيار بمعنى أنه لو استخدم هذا المعيار فى ظروف وأوقات مختلفـــة فـــإن النتائج ستكون هى ذاتها.

وداخل مضمونية المعيار، فإن فكرة المتوسطات نفسها رغم الانتقادات العنيفة الموجهة لها مثل:

- الفروق والتباينات الواسعة التى تستمر عليها هذه المتوسطات.
- أنها تختزل مدى كامل من المعلومات والبيانات.

نقول على الرغم من هذه العيوب فإن المتوسطات تبدو مفيدة فى كثير من الأحيان لتوضـــيح الاختلالات والاختلافات الواسعة ومسافة البعد عن القيمة المعيارية بالشكل الذى يتيح لأصحاب السياسات وصناع القرار تجسيرها.

وعندما ترد فكرة المتوسطات الدولية فى هذا الصدد، فإنه يمكننا القول، أنها ذات قيمة محددة للغاية لا تزيد عن المقارنات الزمنية لبلد واحد، فالأساس الذى يحتاج إلى تحليل وتأمل: هو كيف يتطور الاقتصاد والمجتمع[1]. على الرغم من شغف الكثيرين بها بعقد المقارنات وتوقيع الترتيب اللازم Rating.

[1] أجناسى زاخس: "القياس الكمى والنوعى للتنمية : مضامينه وحدوده" ـ المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ـ القاهرة ـ مارس ١٩٩٥ ص ٨.